نشـرة الربـاط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

فريق الإعداد: الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني –الدكتور/ مغاوري شلبي موسى، الأستاذة / هدى حمودة إبراهيم

الافتتاحية

الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني

مع ختام فصل الصيف وبداية موسم أكاديمي جديد نتمنى عاماً من العطاء العلمي والمعرفي المتميز، وبالرغم من غياب طويل نسبيًا للرباط، إلا أن متابعة الفريق للمستجدات، ولنشاطات الجمعية والعطاء لم يتوقف. ومن هنا، ينفرد هذا العدد بملفات غنية ومتنوعة، يأتي في مقدمتها متابعة الاستعدادات الجارية لانعقاد المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذي سينعقد بإذن الله في بيروت خلال الفترة من ٥ إلى ٦ ديسمبر، وهو مؤتمر يتوقع أن يشكل محطة مساهمة محورية في مسيرة الجمعية. فكما جرت العادة تُركز الجمعية في مؤتمراتها على الموضوعات الحيوية التي تمس الاقتصاد العالمي بشكل عام، والاقتصادات العربية بشكل خاص. والمؤتمر القادم ليس استثناء، وذلك من خلال ما يتناوله من محاور استراتيجية تُرَكِز على أهمية "تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية"، وإطلاق الإصدار التاسع من تقرير التنمية العربية. كما يتضمن العدد ومضات مميزة من عضويتنا النشطة، وإطلالة على بعض الشخصيات الاقتصادية والفكرية العربية التي تركت بصماتها الواضحة في ميادين البحث والسياسات العامة، حيث تقدم زاوية "ومضة عضوية" عن الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلو، عضو الجمعية والعضو البارز في مركز سياسات الجنوب الجديدة في المملكة المغربية، والدكتور فتح الله يعتبر من أبرز الاقتصاديين والباحثين والمساهمين في السياسات الاقتصادية. كما تقدم الرباط في زاوية "مدونة الجمعية" مساهمتين نوعيتين في مجال الاستدامة والتغيرات المناخية لعضوين بارزين. حيث تأتي مساهمة الأستاذ الدكتور محمود فتح الله في موضوع "النزاعات المسلحة والتدهور البيئي المستدام" كتحليل نوعي للأثار المدمرة بيئيًا للحروب، ثم تأتي مساهمة الأستاذ الدكتور عبد الحميد الزقلعي حول "التضامن لمواجهة تغيرات المناخ" للتناول آثار التغيرات المناخية على أهم الموارد الاقتصادية، المورد البشري. مقالين نوعيين يستحقان القراءة المعمقة من الباحثين، والمهتمين، وصنّاع القرار. وتعود النشرة بعدها لتضيف تقارير حول أنشطة الأعضاء ومشاركاتهم العلمية في المحافل العربية والدولية. وفي إطار اهتمام الجمعية بموسمها الثقافي، تعلن الجمعية عبر "الرباط" عن تنظيم سلسلة من المحاضرات العامة، والنشاطات العلمية للجمعية وللأعضاء.

ختاماً، نكرر دعوتنا الدائمة لجميع الأعضاء إلى تزويدنا بمستجدات نشاطاتهم وأعمالهم الفكرية والعلمية، وإغناء نشرة "الرباط" بمقترحاتهم ومساهماتهم، بما يعزز مكانتها كمنبر جامع للباحثين والخبراء في الساحة الاقتصادية العربية.

أخبار الجمعية:

انعقاد المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للجمعية، خلال الفترة ٥- ٦ ديسمبر ٢٠٢٥، بيروت، لبنان

تواصل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إتمام الاستعدادات والترتيبات الخاصة بتنظيم مؤتمرها العلمي السنوي التاسع عشر، الذي سيعقد تحت عنوان "**تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية**"، وذلك بالعاصمة اللبنانية، بيروت، خلال الفترة ٥-٦ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٥، ويُناقش المؤتمر عدد من الأوراق البحثية التي تتناول تعزيز النمو والإنتاجية من خلال بناء قدرة تنافسية حقيقية تسمح بتطوير الجهاز الإنتاجي والخدمي. وسوف يتم إطلاق الإصدار التاسع من تقرير التنمية العربية ضمن فعاليات المؤتمر.

ويشارك في المؤتمر نخبة من كبار الاقتصاديين من الدول العربية وخبراء من المنظّمات الدولية المتخصصة، والجدير بالذكر أن الجمعية ستوفّر بث مباشر لفعاليات المؤتمر على موقع الجمعية.

اجتماع مجلس إدارة الجمعية

تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد اجتماع مجلس الإدارة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥، وذلك لعرض ومناقشة ترتيبات واستعدادات عقد المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية، والاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

مجلة الجمعية " بحوث اقتصادية عربية

صدر العدد الثاني من المجلد الرابع والثلاثين (سبتمبر ٢٠٢٥)، متضمناً باقة من الأبحاث المحكمة والمراجعات العلمية، وتُتيح الجمعية الاطلاع على جميع أعداد المجلة من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة، إضافة إلى موقع الجمعية الرسمي. كما تجدر الإشارة إلى أن مجلة "بحوث اقتصادية عربية" حصلت على تقييم (٧/٧) في تصنيف المجلات العلمية المحلية الصادر عن المجلس الأعلى للجامعات في مصر لعام ٢٠٢٥، وذلك للعام الثالث على التوالي، ويعتبر هذا التقييم بمثابة تأكيد على التزام مجلة الجمعية بمعايير التميز الأكاديمي والجودة العلمية.

الموسم الثقافي للجمعية

تواصل الجمعية التنسيق لعقد عدد من المحاضرات العامة ضمن الموسم الثقافي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وتزمع الجمعية عقد محاضرة عامة، سيتحدّث فيها الأستاذ الدكتور / خالد واصف الوزني – نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية، وسيتم الإعلان عن الموضوع والنقاط الرئيسية للمحاضرة لاحقاً، وإحاطة الأعضاء بذلك، كما سيتم الإعلان عن المحاضرة على الموقع الإلكتروني للجمعية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي.

المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تقرير حول استعداد ات الجمعية لعقد مؤتمرها العلمي السنوي التاسع عشر في العاصمة اللبنانية بيروت

- قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٢ فبراير / شباط ٢٠٢٥، عقد المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للجمعية بالعاصمة اللبنانية، بيروت خلال يومي ٥ و٦ ديسمبر ٢٠٢٥ حول موضوع **" تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية.**
- وقد تم الإعلان عن المؤتمر وإرسال الدعوة لكل السادة أعضاء الجمعية وللمهتمين بالبحث العلمي، وإلى الجامعات والمراكز البحثية، وقد ورد إلى الأمانة العامة عدد من المقترحات البحثية من الراغبين في المشاركة بالمؤتمر.
- تم تشكيل لجنة علمية للمؤتمر لتحكيم وإنتقاء الأوراق البحثية المشاركة بالمؤتمر، وقد عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات للإطلاع على المقترحات البحثية التي وردت للأمانة العامة للجمعية وكذلك تقارير سير العمل الواردة من الباحثين.

وتواصل الجمعية استعدادها في الانتهاء من الترتيبات على النحو التالي:

- التواصل مع عدد من الجهات للمشاركة بالمؤتمر .
- استكتاب عدد من الباحثين والخبراء المرموقين والمتخصصين في موضوعات المؤتمر للمشاركة بالمؤتمر.
- تذكير الباحثين بإرسال الأوراق البحثية في الموعد المحدد وفقاً للتوقيتات الخاصة بالورقة الخلفية.
- التحضير لعقد اجتماع مجلس إدارة لمناقشة ترتيبات التنظيم للمؤتمر.
- التحضير لعقد اجتماع اللجنة العلمية من أجل انتقاء وتحكيم الأوراق المشاركة في لمؤتمر، وذلك عقب استلامها وفقا للموعد المحدد بالورقة الخلفية.
- إعداد أجندة أولية للمؤتمر في ضوء الأوراق المقبولة.
- الترتيبات الأخرى الخاصة بالنواحي اللوجستية والتنظيمية.

ومضة العضوية

الأستاذ الدكتور/ فتح الله ولعلوا

باحث بارز بمركز سياسات الجنوب الجديد، المغرب. عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلوا هو شخصية بارزة في الساحة الاقتصادية والسياسية المغربية، حيث يُعتبر أحد أبرز الاقتصاديين والباحثين في مجال السياسات الاقتصادية. يشغل حاليًا منصب باحث بارز بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وهو مركز فكري يهدف إلى تعزيز التفكير الاستراتيجي والبحث العلمي في مجال السياسات العامة.

ولد الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلوا في عام ١٩٤٢ في مدينة الرباط، عاصمة المغرب. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس في عام ١٩٦٨، وهو ما أهله للانضمام إلى السلك الأكاديمي والبحثي. بدأ مسيرته الأكاديمية كأستاذ في جامعة محمد الخامس بالرباط، حيث قام بتدريس مادة الاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي.

في عام ١٩٩٨، تم تعيين الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلوا وزيرًا للمالية والاقتصاد في حكومة Abdelrahman Youssoufi ، حيث قام بتقديم سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين المغاربة. خلال فترة توليه هذا المنصب، قام بتحقيق عدة إنجازات، منها تحسين ميزانية الدولة وتخفيض العجز المالي، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

بعد انتهاء فترة توليه منصب وزير المالية والاقتصاد، تم تعيين الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلوا رئيسًا لمجلس مدينة الرباط في عام ٢٠٠٩. خلال فترة توليه هذا المنصب، قام بتحقيق عدة مشاريع تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

في عام ٢٠١٣، انضم الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلوا إلى مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد كباحث بارز. يُعتبر هذا المركز واحدًا من أبرز المراكز الفكرية في المغرب، حيث يهدف إلى تعزيز التفكير الاستراتيجي والبحث العلمي في مجال السياسات.

الأستاذ الدكتور فتح الله ولعلوا هو أيضًا عضو في عدة منظمات وجمعيات فكرية، منها الجمعية المغربية للدراسات الاقتصادية، والجمعية المغربية للسياسات العامة. كما أنه شارك في عدة مؤتمرات وندوات دولية، حيث قدم عدة أوراق بحثية حول مواضيع الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية.

للدكتور فتح الله ولعلوا العديد من المؤلفات في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والتنمية ومنها:

- "السياسات الاقتصادية في الدول النامية": هذا الكتاب يبحث في السياسات الاقتصادية في الدول النامية، ويعرض تحليلًا شاملاً للسياسات الاقتصادية و آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التنمية المستدامة في الدول العربية": هذا الكتاب يركز على التنمية المستدامة في الدول العربية، ويعرض أفكارًا حول كيفية تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة
- "السياسات التجارية في الدول النامية": هذا الكتاب يبحث في السياسات التجارية في الدول النامية، ويعرض تحليلًا شاملاً للسياسات التجارية و آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- "الاقتصاد السياسي للتنمية في الدول العربية": هذا الكتاب يركز على الاقتصاد السياسي للتنمية في الدول العربية، ويعرض أفكارًا حول كيفية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- "السياسات المالية في الدول النامية": هذا الكتاب يبحث في السياسات المالية في الدول النامية، ويعرض تحليلًا شاملاً للسياسات المالية و آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- "دور السياسات الاقتصادية في تعزيز التنمية المستدامة": هذه الدراسة تبحث في دور السياسات الاقتصادية في تعزيز التنمية المستدامة، وتركز على العلاقة بين السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

- "التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التجارية في الدول النامية": هذه الدراسة تبحث في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التجارية في الدول النامية، وتركز على العلاقة بين السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- "السياسات المالية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية": هذه الدراسة تبحث في السياسات المالية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، وتركز على العلاقة بين السياسات المالية والتنمية الاقتصادية.

- "السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة في الدول العربية"

- "الاقتصاد السياسي للتنمية في الدول النامية"

- "السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية"

- "التنمية المستدامة في الدول العربية: تحديات وفرص"

وللدكتور فتح الله ولعلو مساهمات علمية كبيرة في المجال الاقتصادي، وتتمحور الرؤية الاقتصادية للأستاذ الدكتور فتح الله ولعلو حول عدة نقاط رئيسية:

- أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، التي تعتمد على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة.

- أهمية تحقيق العدالة الاقتصادية، من خلال توزيع الثروة والفرص بشكل عادل بين جميع شرائح المجتمع.

- أهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال تعزيز الصناعة الوطنية والزراعة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

- أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية.

وفي مجال السياسات الاقتصادية يؤكد الدكتور ولعلو على أهمية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، وأهمية السياسات المالية في تحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وأهمية السياسات التجارية في تعزيز التبادل التجاري وتعزيز الاستثمار الأجنبي.

ويؤكد الدكتورولعلو على أهمية مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية والتبادل التجاري غير العادل، وعلى أهمية مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية، مثل الفقر والبطالة والهجرة، وعلى أهمية مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية، مثل الفساد الاقتصادي والبطالة والفقر.

في عام ٢٠١٩، حصل الأستاذ الدكتور / فتح الله ولعلوا على جائزة "المركز الوطني للبحث العلمي" كأفضل باحث في مجال الاقتصاد. وهذه الجائزة تعتبر واحدة من أبرز الجوائز العلمية في المغرب، حيث تُمنح للباحثين الذين قدموا إسهامات بارزة في مجالات البحث العلمي.

مشاركة الأستاذ الدكتور/ فتح الله ولعلوا في المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، الرباط، المملكة المغربية

أخبار أعضاء الجمعية

- الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية ومبعوث الأمم المتحدة لتمويل التنمية في ضيافة صالون ماسبيرو الثقافي وأدار الحوار الأستاذ / عبد الفتاح الجبالي – عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس مدينة الإنتاج الإعلامي.

- شارك الأستاذ الدكتور / محمد ولد أعمر ، عضو الجمعية والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، في أعمال الدورة العادية (١٦٤) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، المنعقدة يوم الخميس ٤ سبتمبر ٢٠٢٥ ، بمقر الأمانة العامة بالقاهرة.

- صَدر كتاب جديد شارك في تأليفه الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين، رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان "الذكاء الاصطناعي واستدامة قطاع الأعمال".من دار النشر بالجريف ماكميلان، ويُسهم الكتاب في شرح العلاقات بين الذكاء الاصطناعي والاستدامة والنشاط الاقتصادي، وما يترتب عليها من نتائج وسياسات.

- استضافة الأستاذ الدكتور / أشرف العربي / الأمين العام للجمعية ورئيس معهدالتخطيط القومي ببرنامج حديث مصر مع الإعلامية درية شرف للتحدّث عن مواجهة معضلات الاقتصاد.

- تعيين الأستاذة الدكتورة / هالة السعيد – عضو الجمعية والمستشارالاقتصادي لرئيس جمهورية مصر العربية، مستشارًا للجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- افتتح رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري المبنى الجديد لكلية النقل الدولي واللوجستيات برفقة الأستاذة الدكتورة/ سارة الجزار عضو مجلس إدارة الجمعية وعميد الكلية بفرعها الرئيسي في الإسكندرية، وذلك على هامش انعقاد الدورة السابعة للمجلس الاستشاري للكلية.

أهم الروابط

- المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية.
- مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" .
- المحاضرة العامة من الموسم الثقافي للجمعية حول موضوع " الشرق الأوسط بعد الحرب الإسرائيلية – الإيرانية.
- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني.
- للتواصل على ايميل الجمعية asfer.egypt89@gmail.com

مدونة الجمعية

النزاعات المسلحة والتدهور البيئي المستدام

الدكتور/ محمود فتح الله
اقتصادي مصري بجامعة الدول العربية
عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

لطالما ارتبطت الحروب والنزاعات المسلحة في الأذهان بالدمار والخراب البشري والاقتصادي، غير أن ما يغيب عن الواجهة أحيانًا هو الدمار الصامت والمستدام الذي تلحقه هذه النزاعات بالبيئة. ففي ظل التوترات العسكرية، لا تكون الطبيعة طرفًا محايدًا؛ بل تدفع ثمنًا باهظًا يتجاوز عمر النزاع نفسه. من استنزاف الموارد الطبيعية، وتدمير المواطن البيئية، إلى التلوث واسع النطاق، تترك الحروب بصمات قاتمة على النظم البيئية. وتشير التقارير إلى أن الجيوش الكبرى مسؤولة عن نسبة تصل إلى ٥,٥% من إجمالي انبعاثات الكربون في العالم، ما يجعل القطاع العسكري أحد المساهمين الكبار في تغير المناخ. كما أن الجيوش تحتاج أيضًا إلى مساحات شاسعة من الأراضي والبحار، سواء لإقامة القواعد والمنشآت أو لأغراض الاختبار والتدريب. ويُعتقد أن الأراضي العسكرية تغطي ما بين ١-٦% من سطح الأرض العالمي.[1]

وتتفاوت الأضرار البيئية حسب طبيعة النزاع ومدته، إذ تؤدي النزاعات عالية الكثافة إلى أضرار بيئية فورية وجسيمة، في حين تسفر الحروب الأهلية المستمرة عن تدهور تدريجي ومستدام للنظم البيئية. كما تسهم الهجمات على المنشآت الصناعية والبنية التحتية الحيوية، لا سيما النفطية، في حدوث كوارث بيئية معقدة، تشمل تسرب المواد السامة وتلوث التربة والمياه، مما يفاقم من معاناة السكان المتضررين.

[1] The Conflict and Environment Observatory (CEOBS), How does war damage the environment?, May 5, 2025, https://ceobs.org/how-does-war-damage-the-environment/

حيث تتطلب النزاعات عالية الكثافة كميات هائلة من الوقود المستهلك، مما يؤدي إلى انبعاثات ضخمة من ثاني أكسيد الكربون تُسهم في تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، أسفرت السنوات الثلاث الأولى من الغزو الروسي لأوكرانيا عن انبعاث ٢٣٠ مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون – وهو ما يعادل الانبعاثات السنوية لكل من النمسا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا مجتمعة.[2]

يمكن أن تقع حوادث تلوث خطيرة عندما تتعرض المنشآت الصناعية أو النفطية أو الطاقة لهجمات متعمدة أو لأضرار غير مقصودة أو لاضطرابات تشغيلية. وفي بعض الحالات، تُستخدم الهجمات المتعمدة على منشآت النفط أو الصناعة كسلاح في الحرب، بهدف تلويث مساحات واسعة من الأراضي ونشر الرعب بين السكان. وقد أبرزت الحرب في أوكرانيا المخاطر المرتبطة بخوض الحروب في دول تمتلك بنية تحتية نووية واسعة. وتشمل أساليب "الأرض المحروقة" الأخرى تدمير البنية التحتية الزراعية، مثل القنوات والآبار والمضخات، إضافةً إلى حرق المحاصيل. وتُهدد مثل هذه التكتيكات الأمن الغذائي وسبل عيش السكان، مما يزيد من هشاشة المجتمعات الريفية. وسواء كانت هذه الحوادث ناتجة عن أعمال مقصودة أو غير مقصودة، فإنها يمكن أن تُسبب آثارًا عابرة للحدود، مثل تلوث الهواء، أو تلوث الأنهار والمياه الجوفية والبحار. وفي بعض الحالات النادرة، قد تكون لهذه الحوادث القدرة على التأثير في الطقس أو المناخ العالمي.

والأثر البيئي للحروب يبدأ قبل اندلاعها بوقت طويل. فبناء القوات العسكرية والحفاظ عليها يستهلك كميات هائلة من الموارد، سواء كانت معادن شائعة أو عناصر نادرة ومعادن حرجة، أو مياه أو مصادر هيدروكربونية. ويُعد التحكم في المعادن الحرجة ذات الأهمية العسكرية اعتبارًا استراتيجيًا متزايدًا، كما يتضح من السياسات في الأزمة الروسية الأوكرانية.

[2] Ibid

والحفاظ على جاهزية القوات يتطلب تدريبات، وهذه التدريبات بدورها تستهلك موارد. كما أن المركبات العسكرية والطائرات والسفن والمباني والبُنى التحتية تحتاج إلى طاقة – وغالبًا ما تكون هذه الطاقة من النفط – وتكون كفاءة استخدام الطاقة منخفضة.[3]

وبشكل غير مباشر، فإن الإنفاق العسكري المرتفع يوجه الموارد بعيدًا عن معالجة المشكلات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. كما أن التوترات الدولية التي تؤججها مستويات الإنفاق العسكري العالية تقلل من فرص التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية العالمية، مثل أزمة المناخ. ومن المهم أيضًا النظر في كيفية توجيه السياسات الأمنية والنزعة العسكرية لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، مثل النفط والغاز والمياه والمعادن.

كما أن الضرر الذي يلحق بالحكم البيئي أثناء النزاعات قد تكون له تبعات طويلة الأمد على حماية البيئة، ويؤخر التقدم في مجالات مثل السيطرة على التلوث، إدارة الموارد، حماية المناطق الطبيعية، التكيف مع المناخ، وحماية التنوع البيولوجي. كما أن تكاليف إعادة الإعمار البيئي قد تكون هائلة، حيث تتطلب المشاريع الحضرية الكبرى كميات ضخمة من الموارد.

في السودان، الدولة العربية الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغابات والأراضي الزراعية، أدى النزاع المسلح الممتد واستخدام الموارد بشكل غير مستدام إلى أزمات بيئية خطيرة، منها التصحر، إزالة الغابات، فقدان التنوع البيولوجي، ونقص المياه. هذا بالإضافة إلى تفاقم الفقر والصراعات القبلية والعرقية التي تضع ضغوطًا إضافية على الموارد البيئية. كما أن محدودية الوصول إلى المناطق المتضررة تعرقل جهود الاستجابة البيئية، ويزيد تدمير البنية التحتية الأساسية مثل محطات معالجة المياه من تفشي الأمراض المرتبطة بالتلوث.

كما تسبب النزاع في تلوث الهواء جراء الاستخدام المكثف للمتفجرات والاحتراق غير المنظم للمواد العضوية، مما أثر على صحة السكان والحياة البرية، ولا سيما في مناطق مثل دارفور.

[3] Ibid

تُظهر البيانات[4] أن السودان فقد حوالي ١٢% من غطائه الحراجي خلال ١٥ عامًا، مع توقعات بفقدان كامل في بعض المناطق إذا استمر الوضع على ما هو عليه..

ووفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فقد أدى النزاع إلى تهجير أعداد كبيرة من الحياة البرية وتدمير موطنها، خصوصًا في منطقة دارفور. ويشير التقرير إلى أن أعدادًا كبيرة من الحيوانات البرية، بما في ذلك الأفيال والزرافات وغيرها من الثدييات الكبيرة، قُتلت بسبب الصيد من أجل اللحم أو بسبب أنشطة مرتبطة بالنزاع مثل العمليات العسكرية.

كما تُظهر الحروب والصراعات العسكرية في غزة ولبنان كيف يمكن أن تكون البيئة ضحية أخرى غير مرئية. في غزة، أدت العمليات العسكرية المتكررة إلى تدمير البنية التحتية الحيوية، مثل محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي، مما أدى إلى تلوث المياه وانتشار الأمراض. كما تسببت القنابل والذخائر في تلوث التربة والهواء، مما أثر سلبًا على الزراعة والحياة البرية.

****

[4] Vikram Lathwal, Environmental Destruction during Armed Conflicts: Lessons from Sudan, ISPP public policy school,2023, https://www.ispp.org.in/environmental-destruction-during-armed-conflicts-lessons-from-sudan/

وجهة نظر

مقال حول موضوع " التضامن لمواجهة تغيّرات المناخ"

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد الزقلعي
عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث
الاقتصادية

تغيرات المناخ و آثارها

يعد تغير المناخ من أهم وأحدث قضايا البيئة صاحبة الآثار المدمرة الضارة بألجنس البشري على المدي الطويل. ومن أهم التغيرات المناخية الارتفاع في درجة حرارة الأرض على المدى الزمني الطويل وما يترتب عليه من آثار متعددة. ويأتي الارتفاع في درجة الحرارة من إنبعاثات الغازات الدفينه ومن أهمها ثاني أكسيد الكربون وغيره كغاز الميثان وغاز أكسيد النايتروزوتركزها في الغلاف الجوي للأرض، وهو ما يتسبب في إرتفاع درجة حرارة الأرض والمحيطات، فنحن في عالم يزداد إحترارا، وقد ثبت ذلك جراء أبحاث علمية متوالية وطويلة عبر فترات طويلة من الزمن. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى دور الانسان في إنبعاثات الغازات والانحباس الحراري سواء، بسبب الصناعات ومخلفاتها، وما يصدر عنها من غازات أو من إزالة الغابات والغطاء النباتي، أو من إستخراج النفط والغاز والصناعات المترتبة عليهما، وهو ما يتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وتسبب إرتفاع درجة الحرارة في مشاكل عدة منها ذوبان الجليد وإرتفاع منسوب سطح البحر، وتهديد السواحل والمدن الساحلية والجزر وحدوث الفيضانات إضافة إلى ارتفاع حموضة سطح المحيطات وتأثيراتها السلبية على الأحياء البحرية والشعب المرجانية. وتبين الدراسات أن ٨٠% من غاز ثاني أكسيد الكربون مصدره قطاعات حرق الوقود الأحفوري والصناعة ، وأن الزراعة و انتاج وتوزيع الوقود الأحفوري يسهم بحوالي ٤٠% من غاز الميثان، وأن منطقة الشرق الأوسط تسهم بنحو ٥% فقط من إجمالي الانبعثات الغازية الدفينة في العالم.

وتتعدد وسائل معالجة ظاهرة تغير المناخ وتأثيراتها السلبية فمنها وقائي مثل قيام بعض المدن الساحلية ببناء جدران للحماية من تمدد البحر والابتعاد عن المناطق الساحلية المنخفضة، وتطوير مصادر المياه وتقنين استخداماتها، والتوسع في زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، وإستخدام تقنيات حديثة للري أكثر ترشيدا وكفاءة. أما وسائل مواجهة آثار ارتفاع درجة الحرارة بمواجهة مسبباتها أي بتقليل إنبعاث الغازات الدفينة، فمنها على سبيل المثال إستبدال الوقود الأحفوري بوقود نظيف كإستخدامات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقات الأخرى الممكنة، واستخدام السيارات الكهربائية والتوسع في إستخدام الهيدروجين حيثما أمكن وزيادة التشجير لتقليل ثاني أكسيد الكربون. ولا شك أن الطاقات البديلة مكلفة ولم تصل بعد لمرحلة التوسع والاحلال محل المصدر التقليدي للطاقة، والسبب أننا نتكلم عن البيئة والتي ظواهرها ومعالجاتها تتم عبر عقود من الزمن.

يمكن القول أن العالم إهتم خلال نصف القرن الماضي بقضايا البيئة والمناخ على وجه الخصوص ، فكان إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (١٩٨٨) ونالت على جهودها في مجال تغير المناخ جائزة نوبل عام ٢٠٠٧، وأصدرت الهيئة ستة تقارير حول تغير المناخ وأسبابه وطرق إستدامة الحياة على وجه الأرض. وعقدت قمة الأرض عام ١٩٩٢ في ريودي جانيرو وفيها تم الاعلان عن حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون ومكافحة التصحر والحد من إزالة الغابات وقيام الدول المتقدمة والغنية بدعم الدول النامية للحد من الآثار المدمرة لتغير المناخ. وبناء على هذه القمة عقدت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي عام ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٧ تم توقيع بروتوكول كيوتو للتغيرات المناخية كبرنامج تنفيذي لقمة الأرض، وفيه تحديد لالتزامات الدول للحد من انبعاثات الغازات الدفينة بما في ذلك التزام الدول الصناعية بخفض الانبعاث الكلي للغازات الدفينة بنحو٥,٢% من مستواها عام ١٩٩٠. وأهم ما جاء في بروتوكول كيوتو إضافة لما سبق حماية الغابات، واجراء البحوث للازمة لخفض الانبعاثات، وتطوير التقنيات صديقة البيئة، ومعاونة الدول الصناعية الدول الفقيرة للنهوض بالتزاماتها البيئية، والتعاون في مجالات التدريب و أيجاد بيئة عالمية نظيفة.

ثم عقد مؤتمر باريس حول التغير المناخي عام ٢٠١٥، وكان واضح الهدف في تكثيف الجهود لاحتواء الارتفاع في درجة الحرارة على الارض وتخفيضها درجتين عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية من خلال خفض إنبعاثات الغازات الدفينة وتشجير الغابات ودعم الدول النامية بمبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا لمعاونتها في إحتواء زيادة حرارة الأرض، وقد عزز إتفاق باريس المسؤولية المشتركة بين دول العالم في معالجة تغيرات المناخ، وتوالت مؤتمرات الأطراف (COP) للسعي لمعالجة آثار تغير المناخ ونهوض الدول بمسؤولياتها.

ولا شك أن هناك منجزات عالميه منذ عام ١٩٧٢ في مجال البيئة، منها إطلاق المؤتمرات العالمية، وبعضها كان مؤثرا وهاما سواء في تحديد المشكلة أو في تحديد أهم المسؤوليات لمعالجتها و إنجاز الاتفاقيات، وإجراء العديد من البحوث والدراسات الجادة في مجال البيئة وتغير المناخ، وكان أهم هذه الانجازات الاقرار بعالمية مشكلة تغير المناخ وما يلزم لعلاجها من عمل مشترك وشراكة دولية، وحق الدول النامية في التعويض بسبب الخسائر اللاحقة بها جراء الممارسات الضارة للدول الصناعية تجاه المناخ والبيئة. ناهيك عن الانجازات المتعلقة بأهمية وقف تآكل طبقة الأوزون وحق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة وديمومة الموارد. ويواجه تنفيذ الاتفياقيات الدولية عدد من المعوقات منها تضارب المصالح كون بعض الدول من منتجي الوقود الأحفوري أو من الدول الصناعية المتقدمة والقيام بمسؤولياتها الدولية يكلفها الكثير، وكذلك الكلفة العالية للطاقات البديلة. إلا أن هذه الجهات عليها أن تعي المخاطر وأن الآثار والحلول هي طويلة الأجل، فليس هناك تعارض في التوجه لمصادر الطاقة البديلة لأن ذلك سيأخذ وقتا طويلا سينمو خلاله الطلب على النفط الخام وعلى الدول المعنية الموائمة بين ذلك ومخاطر البيئة.

الدول العربية وتغير المناخ

بينت الدراسات أن الدول العربية ستكون من أكثر المناطق تضررا بالآثار السلبية للتغيرات المناخية، ومنها على سبيل المثال فقدان الكويت لبعض أراضيها الساحلية نتيجة ارتفاع منسوب البحر، وفقدان مصر١٢-١٥% من الأراضي الزراعية المنتجة في الدلتا بسبب غمرها بمياه البحر والتملح وتأثرغيرها من الدول في المرافق والبنى التحتية. ويتوقع كذلك إنخفاض الانتاجية الزراعية وقلة المتوفر من المياه وزيادة التصحر وزيادة الهجرة إلى المدن للأسباب السابق ذكرها، ناهيك عن الآثار غير المباشرة في عدد من البلدان العربية.

وقام العديد من الدول العربية بخطوات في اتجاه تلافي آثار التغيرات المناخية والتخفيف منها على المدى البعيد، ومن هذه الإجراءات الاهتمام بتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة والطاقة الشمسية على وجه الخصوص، وتشجيع الاستثمار بها، وتحسين تعرفة إستهلاك الكهرباء والماء ترشيدا للاستهلاك وحفاظا على الموارد، واستخدام تقنيات حديثة لتقليل الانبعاثات الضارة، وتشجيع إنتاج واستخدام غاز الهيدروجين الأخضر، واستخدام السيارات الكهربائية، وتحسين تقنيات الري وتقليل فاقد المياه ، والتوسع في التشجير وتطوير محطات التحلية، وبناء السدود لتخزين المياه بدلا من هدرها. والاهتمام بادرات البيئة والموارد وتكوين وتدريب الكوادر المتخصصة، ووضع معايير ومواصفات للبناء و إنشاء المصانع تأخذ العوامل البيئية في الاعتبار.

تضمين عقود المقاولين الإلتزامات البيئية

رأينا كيف أن البيئة والعوامل البيئية تتداخل في كل القطاعات الاقتصادية، والمهم حياة الانسان ونوعيتها والمحافظة عليها وعلى الموارد للأجيال القادمة، ويتطلب ذلك أن تأخذ الجهات المانحة للعقود في الاعتبارأن تكون المشروعات المعروضة عليها للتمويل قد درست بها جميع النواحي والجوانب البيئية دراسة شاملة ودقيقة سواء من ناحية الموقع أو التقنيات المستخدمة ونوعيتها ومدى توفيرها للطاقة وتقليلها من الانبعاثات الدفينة، وأن الانبعاثات والمخلفات الناتجة من المشروع سيتم التخلص منها بيئيا بطريقة سليمة وغير ضارة وكل ما يتعلق بالهواء والمياه والتربة. وكذلك يتعين أن يتضمن عقد مقاول أومقاولي تنفيذ المشروع كل الالتزامات والتعليمات البيئية الضرورية التي يتعين التقيد بها بما في ذلك صحة وسلامة العاملين في المشروع والأرواح والممتلكات بجوار المشروع، وتعليمات الأمن وسلامة المواد المستخدمة، وتصريف ما ينتج عن تنفيذ المشروع من سوائل ومخلفات صلبة بطريقة آمنة.

التوصيات الهامة لمواجهة تغيرّات المناخ

قد تكون الأمورواضحة وجلية في أن جل التوصيات تصب في إتباع وتطبيق ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والتي حرصت الدول العربية على الانضمام إليها، وكذلك بالعمل الدائم لتقليل الانبعاثات الدفيئة الضارة وتخفيف آثار التغيرات المناخية الواقعة. ولعله من المفيد أن نذكر هنا أهم التوصيات للتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي، وأهمها:

- العمل على تقليل الانبعاثات الدفينة الضارة وخاصة ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى التي تسبب تغيرات في الغلاف الجوي والمناخ.
- تشجيع إنتاج غاز الهيدروجين الأخضر وإستخداماته.
- إستخدام التقنيات الحديثة التي تقلل من الانبعاثات الغازية وتعالج الحاصل منها مما يكون له أثر إيجابى على البيئة.
- الترشيد في إستخدامات المياه والكهرباء ووضع التعريفات المناسبة التي توفر الاحتياجات، وفي ذات الوقت لا تشجع الاسراف في هذه الموارد الهامة، مع تطوير مصادر جديدة آمنه لكل من المياه والطاقة.
- بناء الجدران الساحلية للحماية من مياه البحر المتزايدة الارتفاع على مر الزمن، والابتعاد عن المناطق الساحلية عند إنشاء المشاريع والمناطق السكنية.
- زراعة المحاصيل التي تتحمل الجفاف والملوحة، و إتخاذ إجراءات مقاومة التصحر.
- التوسع قدر الامكان في إنتاج الطاقات البديلة الصديقة للبيئة وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها .
- إستخدام وسائل النقل لطاقة غير أحفورية مثل السيارات الكهربائية .
- التوسع في التشجير ووضع الحوافز لزيادة التشجير وزراعة الغابات، مما يزيد من غاز الأكسجين ويقلل من غاز ثاني أكسيد الكربون.
- تشجيع الدراسات والأبحاث في مجالات تحسين البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره الضارة، بحيث تساعد نتائج هذه الأبحاث في تحديد مدى آثار التغيرات المناخية وعلاجاتها الأكثر تأثيرا ونجاعة في توفير بيئة صحية نظيفة.
- إيجاد إدارة أو هيئة مختصة بالبيئة لمتابعة تطبيق إتفاقياتها والتزاماتها التشريعية الوطنية والدولية ، بما في ذلك قوائم الحد من الغازات الدفينة وبرامج تخفيف آثارالتغيرات المناخية ونقل التكنولوجيا صديقة البيئة .
- تشجيع التدريب وتكوين الكوادر المتخصصة والبناء المؤسسي في مجالات البيئة المختلفة.
- رصد وتخصيص التمويل المطلوب لانجاز كافة المشاريع والبرامج البيئية، والوفاء بالالتزامات التي توجبها الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة إقليميا ودوليا.

- العمل على نشر الوعي البيئي في جميع المجالات والاستخدامات تجاه الأرض والمياه والهواء وسلامة وصحة الجنس البشري على المدى الطويل، والمواد التي من الأفضل استخدامها لصالح البيئة، وتوضيح الأضرار الناشئة عن التلوث والغازات الدفينة والإسراف في إستخدام الموارد.

- التنسيق الفعال وطنيا مع كافة القطاعات والجهات ذات الصلة، وهي متعددة، بما يكفل التنفيذ الجيد لبرامج تحسين البيئة والتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي.
- التعاون مع باقي الدول العربية في جميع البرامج ذات الصلة بالتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي بما يحسن النتائج ويرشد التكلفة.
- التعاون في المحافل الدولية ومع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية في تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالبيئة، ووضع ما يلزم من إتفاقيات جديدة، والتعاون معها في إعداد الدراسات والأبحاث البيئية اللازمة بما في ذلك التزويد ببيانات البيئة الصحيحة والدقيقة.
- مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ خطط وبرامج معالجة آثار التغير المناخي بما يدعم جهود التكيف والتخفيف التي تتطلب أكثر من مداخلة.
- التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة في مجالات رسم وتخطيط البرامج البيئية والمشورات الفنية وكذلك في مجالات التدريب والبناء المؤسسي.

وجهة نظر تؤكد على أن " الحفاظ على البيئة مسؤولية دولية

رأينا من الاستعراض السابق كيف أن حماية البيئة والاهتمام بها موضوع غاية في الأهمية بسبب الصلة المباشرة وغير المباشرة بحياة الانسان ونوعيتها بل وبقاء الانسان وسلامة الكرة الأرضية التي يعيش عليها وما بها من موارد عديدة يعتمد عليها إعتمادا كليا في حياته كالمياه والهواء والغذاء. فقد يصيب الانسان الأمراض أوالهلاك أو المعاناة جراء عدم وجود صرف صحي ملائم أو الجفاف والتصحر ونقص هطول الأمطار والزراعة ونقص الغذاء أو بسبب ما قد يحدث نتيجة تغير المناخ من زيادة حرارة الأرض والفيضانات وغير ذلك من المخاطر العديدة. ومما لا شك فيه تنامى الادراك بصعوبة فصل موضوعات ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الموضوعات البيئية ومشاكلها. وقد شهد العالم أزمات بيئية كبرى معروفة منها أزمات الجفاف وتسرب الغاز من مصنع المبيدات في بوبال بالهند، و إنفجار براميل الغاز السائل في مدينة مكسيكو، و إنفجار المفاعل النووى في تشرنوبيل والفيضانات والحرائق في أماكن متعددة من العالم، مما تسبب في هلاك الآلاف وتشوه غيرهم، وخلاف ذلك من الأحداث البيئية المؤسفة.

وتغير المناخ وما يترتب عليه من مخاطر كأحد الظواهر البيئية الثابتة علميا له خصوصية أن مسبباته عابرة للحدود وهذا (مربط الفرس) كما يقولون، وهو ما يجب فهمه بتعمق وتركيز. فالتغيرات المناخية الناشئة عن زيادة الغازات الدفينة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان والتي تنشأ أساسا عن الصناعة، التي تملك الدول الصناعية المتقدمة أغلبها، تلك التغيرات التي منها إرتفاع درجة حرارة الأرض والمحيطات وذوبان الثلوج وزيادة مياه البحار وتهديد المدن الساحلية وتأثر الكائنات البحرية و إنخفاض الانتاج الزراعي والغذائي وغيرها، تأتي من وراء الحدود فالهواء ومياه المحيطات والبحار متداخلة تنساب على بعضها بعضا ليس بينها حدود ولا تعرف دولا ولا سيادة قانونية، فما تسببه مصانع تقع في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المملكة المتحدة من أضرار تصيب بشرا ودولا وموارد في آسيا أو أفريقيا أو أوروبا.

إن أهمية ما سبق ذكره أنه يترتب عليه ما يلي:

- أن مشكلة تغير المناخ و آثارها هامة وخطيرة وهي مشكلة دولية عالمية تخص كل الجنس البشري ، ولا بد لمواجهتها من شراكة دولية فاعلة وملزمة وضرورية.

- أن الاتفاقيات والبروتوكولات التي يتم التوصل إليها هي ملزمة للجميع وقعت عليها الدول أم لم توقع، ويتعين تنفيذ ما بها من التزامات ومسؤوليات، وهذا يعني بوضوح أنه لا معنى للانسحاب منها وأن الانسحاب منها أصلا يفترض أنه لايجوز وغير مسموح به، والسبب في ذلك أن الانسحاب هنا يعني التنصل من مسؤوليات ثابته وكأن المنسحب يقول للعالم (أنا أتسبب في أضرار ومخاطر لكم من مصانعي ومؤسساتي ولا أشارككم في إيجاد الحلول لتلك الأضرار والمخاطر). أقول ذلك بعد أن علمت أن الرئيس الأمريكي ترمب المعاد إنتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية قد ينسحب من إتفاق باريس حول التغير المناخي(COP21).

- إن الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها وضعت بشكل وكأنها إختيارية التنفيذ، وهوما يجعل هذه الاتفاقيات في أحسن تقدير تعامل كغيرها من الاتفاقيات من حيث السيادة لكل دولة ولها حق التوقيع من عدمه وإن وقعت لها حق الانسحاب، ولا ينطبق هذا في رأيي على طبيعة ومسببات ومخاطر تغير المناخ. ودعنا نتصور أن الحرية والعدالة الكاملة متوفرة في العالم وأن محكمة العدل الدولية ستنظر في المسؤولية التاريخية لقضايا التلوث وتغيرات المناخ والمتسبب فيها ومسؤولياته عن تلافيها وعن دفع التعويضات للمتضررين، فما هي النتيجة المتوقعة وموقف الدول الصناعية منها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية.

- إن هذا لا يجعل الدول النامية ومن بينها الدول العربية تتراخى أو تؤجل أي خطوات أو برامج للتكيف أو التخفيف من مخاطر آثار التغير المناخي لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الاقليمي، السبب في ذلك أن عوامل تغير المناخ ومسبباتها مستمرة و آثارها السلبية مستمرة أيضا وعليها أن تعمل وتلاحق الزمن. ومن المعطيات المشجعة هو أن المدى الزمني المتاح يسمح بالتخطيط والتنفيذ وحصد النتائج إذا إستمر التنفيذ والمتابعة المتواليين. وعلى المستوى العربي على الدول العربية أن تزيد من تعاونها فيما بينها بما في ذلك تمويل المشاريع البيئية لتزيد مثلا حيا من أمثلة التعاون الجماعي خاصة في مثل هذا الموضوع المتشابك وله أبعاد دولية طويلة الأجل .

- لمؤسسات التمويل والتنمية القطرية والاقليمية والدولية دور مهم في مساندة جهود الدول في تنفيذ خطط وبرامج مكافحة الآثار الضارة للتغيرات المناخية، منها على سبيل المثال وضع أسعار فائدة تفضيلية لتمويل المشاريع البيئية (أخذت بعض المؤسسات بذلك) وكذلك شروط إقراضية أخرى مميزة ، ورصد مبالغ تخصص لتسهيل إنجاز المشاريع البيئية، والمساهمة في تمويل البناء المؤسسي والتدريب في مجالات البيئة والتغير المناخي وتفعيل المعونات في هذا الصدد، ووضع قواعد خاصة لتمويل المشروعات البيئية، وتفعيل التنسيق بين مؤسسات التمويل والتنمية للتشارك في تمويل المشروعات البيئية الكبرى وخاصة التي تشمل أكثر من بلد.

وفي النهاية نقول إن التغيرات المناخية و آثارها السلبية بعيدة المدى هي إختبار كوني للدول وللبشر في إمكانية تعاونهم تعاونا فعالا جادا لإدارة الشؤون البيئية والاقتصادية لكوكب الأرض، بما يعود بالنماء والخير والرفاه والأمان على البشرية جميعها في المدى الطويل.

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين**
  - عن أسعار الفائدة والذهب واقتصاد عموم الناس.
  - الخوف من البطالة يتجاوز مخاوف التضخم.
  - حتى لا تقع البلدان النامية في فخاخ الديون.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني**
  - مجموعة شنغهاي عصر اقتصادي جديد ينبلج.
  - استقرار العملات واستقلالية البنوك المركزية.
  - الاقتصاد السلوكي: سيكولوجية صناعة القرار المؤثر.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/جودة عبد الخالق**
  - لقطات..د.جودة عبدالخالق يكتب :هل الأولوية القصوى للحكومة هي إتعاس المصريين؟
  - لقطات..د. جودة عبدالخالق يكتب:في وداع صنع الله.
  - لقطات..د جودة عبدالخالق يكتب :لعبة الأسعار بين الحكومة والتجار.

إصدارات اقتصادية عن الدول العربية: صدر حديثاً

- مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: الاقتصاد العالمي: صمود واهن في ظل استمرار عدم اليقين.
- البنك المركزي المصري يصدر تقرير السياسة النقدية للربع الثاني من ٢٠٢٥.
- تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠٢٥.(الذكاء الاصطناعي الشامل للجميع من أجل تحقيق التنمية).
- النشرة الشهرية لأسواق المال العربية- العدد التاسع والخمسون.
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٥ لمحة عامة (الإنسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي) .
- الاسكوا، الأحجام الحقيقية للاقتصادات العربية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٥.
- Assessing food systems in the Arab region.
- Mainstreaming a circular economy in the Arab region: guidelines for a cross-sectoral transition.

مجلة الجمعية

بحوث اقتصادية عربية

صدر العدد الثاني من المجلد ٣٤ لمجلة بحوث اقتصادية عربية في سبتمبر ٢٠٢٥، وهي مجلة علمية محكّمة صدرت عام ١٩٩٣ عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وتُعتبر واحدة من أبرز المنصات البحثية في العالم العربي في مجال الاقتصاد. يضم هذا العدد أربعة أبحاث علمية تركّز على التحديات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه مصر والعالم العربي، سواء من خلال الأبعاد العالمية مثل اضطرابات سلاسل التوريد، أو القضايا الإقليمية المرتبطة بالسياسات والحوكمة، أو الإصلاحات الداخلية ومسارات النمو الاقتصادي. وفيما يلي موجز لتلك الأبحاث:

- البحث الأول: **"The Impact of Global Supply Chain Disruptions on Egypt's Inflation: An Empirical Analysis"**

الباحثة: د. هبة الله سليمان

تتناول الدراسة تأثير اضطرابات سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية-الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر، وذلك باستخدام نموذج SVAR مع بيانات شهرية مفصلة للفترة من يناير ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠٢٤. تركز التحليلات على أسعار النفط والغذاء وتكاليف الشحن وسعر الصرف الحقيقي كمحددات رئيسية للتضخم. تشير النتائج إلى أن صدمات أسعار النفط وسعر الصرف تؤثر فورياً وبشكل إيجابي على كل من مؤشر أسعار المستهلكين والمنتجين، بينما تترك تكاليف الشحن أثراً متباينا بينهما. أوضحت الدراسة أن أسعار النفط وتكاليف الشحن تؤثر بدرجة أكبر على مؤشر أسعار المنتجين، في حين أن أسعار الغذاء وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير أوضح على مؤشر أسعار المستهلكين. وقد أوصت الباحثة بتبني سياسات لتقليل أثر هذه الصدمات، من بينها التوسع في الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، تنويع مصادر الاستيراد، تعزيز الحماية الاجتماعية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

- البحث الثاني: **"Governance, Economic Uncertainty, and Public Debt in Developing Countries: Evidence from Egypt"**

الباحثان: د. عبير رشدان، د. ممدوح عبد المولى

يركز البحث على دينامية الدين العام في مصر في ظل توسع الاقتراض خلال السنوات الأخيرة، مع دراسة تأثير كل من الحوكمة وحالة عدم اليقين الاقتصادي. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج NARDL للفترة ١٩٩٨–٢٠٢٣. وأبرزت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي طويل الأجل على زيادة الدين العام، بينما يؤدي عدم اليقين الاقتصادي إلى زيادته على المديين القصير والطويل. وقد أظهرت النتائج أيضاً أن الحوكمة الجيدة تحد من ارتفاع الدين، في حين أن مؤشر المخاطر يزيد من أعباء الدين على المدى القصير. وتوصي الدراسة بتحسين مستويات الحوكمة، وتعزيز الشفافية، والحد من المخاطر الاقتصادية لضمان استدامة الدين العام وربطه بإنجازات تنموية ملموسة، بدلاً من التركيز على مجرد الوفاء بالالتزامات المالية.

البحث الثالث: "From Policy Reforms to Pandemic Recovery: Quantile Analysis of Economic Growth Determinants in Egypt"

الباحثة: د. رشا قطب

تهدف الدراسة إلى تحليل التأثيرات غير المتماثلة لمحددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٧٧–٢٠٢٣ باستخدام نموذج (QARDL-ECM). وشملت المحددات قيد الدراسة: إنتاجية العوامل الكلية، رأس المال البشري، الادخار، التطور المالي، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم. وقد أظهرت النتائج أن إنتاجية العوامل تدعم النمو بشكل أكبر في فترات الركود، بينما يفقد هذا الأثر أهميته في فترات الازدهار بسبب اختناقات هيكلية. كما أن رأس المال البشري يظل عاملاً إيجابياً في مختلف الظروف، بينما يعيق الادخار النمو في المراحل المبكرة نتيجة ضعف الوساطة المالية. وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن التطور المالي غير الكفء يبطئ النمو على المدى الطويل، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق أثراً ملموساً بسبب قيود هيكلية. وأوصت الباحثة بضرورة إجراء إصلاحات هيكلية، وتحسين الوساطة المالية، والاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة، مع تطوير سياسات مرنة تستجيب لاختلاف مراحل النمو الاقتصادي.

البحث الرابع: "الوطن العربي بين مطرقة المُربِكات وسِندان السياسات"

الباحثان: أ.د. جودة عبد الخالق، د. محمد الزيني

تبحث الدراسة في أزمات الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي حتى اليوم، من زاوية مزدوجة تجمع بين تأثير "المربكات" الخارجية والسياسات الداخلية. بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، يخلص البحث إلى أن الكثير من أزمات المنطقة ذات جذور داخلية، تفاقمت بسبب السياسات المتبعة والتحولات التي أضعفت البنية الإنتاجية والقدرات الاقتصادية. ويرى الباحثان أن النيو ليبرالية لم تعد المسار الوحيد للتنمية، داعيان إلى صياغة بدائل عربية أكثر واقعية. كما يناقش البحث التحول في مراكز الثقل الاقتصادي من وادي النيل إلى الخليج، مقابل استمرار الثقل العسكري والديمغرافي في وادي النيل، بما خلق اختلالات استراتيجية. ويوصي البحث بضرورة إعادة هيكلة جامعة الدول العربية، وتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، وتفعيل آليات معاهدة الدفاع المشترك، إلى جانب ترسيخ التنسيق العربي على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي النهاية قد تتفقون معنا على أن هذا العدد من مجلة الجمعية يعكس تنوعاً في التناول البحثي بين الاقتصاد المصري كحالة تطبيقية والتحليل الإقليمي للأوضاع العربية. ويؤكد على قضايا استراتيجية مثل التضخم، الدين العام، النمو الاقتصادي، والتكامل العربي، مقدماً توصيات قابلة للتطبيق تسعى إلى تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة الصدمات وبناء مسارات أكثر استدامة للنمو والتنمية.